

ملخص لأهم ما جاء بندوة  
"تحليل ديناميكي لسوق العمل في مصر"  
بمقر المركز المصري للدراسات الاقتصادية  
بتاريخ الإثنين الموافق ٤ ديسمبر ٢٠١٧ من الساعة التاسعة صباحاً

**المتحدث:**

**الدكتور/ راجي أسعد**، أستاذ السياسات العامة بجامعة مينيسوتا الأمريكية، وأستاذ زائر متميز بقسم الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

**المعقبان:**

**الدكتور/ إبراهيم عوض**، أستاذ السياسات العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة والمدير الأسبق لمكتب منظمة العمل الدولية لشمال أفريقيا

**الدكتور/ لوكا فيدي**، خبير التشغيل، فريق العمل اللائق لدول شمال أفريقيا بمكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة

**أهم ما جاء في الجلسة:**

- ركزت الندوة على مناقشة المشكلات التي يعاني منها سوق العمل في مصر، والتي تتمثل بشكل أساسي في ارتفاع مستويات البطالة خاصة بين المتعلمين من خريجي الجامعات والإناث، ووجود درجة كبيرة من اللارسمية في المنشآت والعمل، وعدم المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- وعرض الدكتور راجي أسعد أستاذ السياسات العامة بجامعة مينيسوتا الأمريكية وأستاذ زائر متميز بقسم الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، دراسته حول أوضاع سوق العمل في مصر، والتي انتهت إلى أن المشكلة الرئيسية في مصر تتعلق بأن الاقتصاد المصري لا يخلق فرص عمل بالشكل الكافي ولا بالجودة الكافية، وأن معظم فرص العمل الجديدة تخلقها منشآت صغيرة لديها الطابع غير الرسمي، وقال أسعد أن غير رسمي لا تقتصر على المنشأة وإنما قد تكون المنشأة رسمية في حين أن العامل يعمل داخل هذه المنشأة بشكل غير رسمي وبدون عقد فلا يحظى بحقوقه كاملة.
- وقال أسعد إن تضارب الإشارات وعدم إرسال القطاع الخاص الإشارات الصحيحة جعل الشباب وأسرهم يعتقدون أن الحصول على شهادة جامعية هو السبيل نحو الحصول على وظيفة حكومية، في حين أن القطاع الخاص يركز على المهارة وليس الشهادة، وبهذا تتحول الشهادة إلى نوع من الوجاهة الاجتماعية عند الزواج.

- وأشار إلى أن العاملين في وظائف أو مهن تحتاج شهادات جامعية في القطاع الخاص تصل نسبتهم إلى ٦٠%، وهذا يعني أن ٤٠% ممن يحملون شهادات جامعية يعملون في وظائف لا تحتاج هذه الشهادات.
- ومن خلال مسح أجرى عام ٢٠١٢ تم سؤال الشباب عن أول وظيفة لهم عند دخول سوق العمل، تبين أن نسبة العاملين في القطاعين الحكومي والعام انخفضت من حوالي ٣٥% في الثمانينيات من القرن العشرين إلى ٢٥%، في حين زادت في القطاع الخاص الرسمي من ٥% إلى ١٢%، مما يعني أن القطاع الخاص الرسمي يوفر ١٢% فقط من الوظائف الجديدة بالسوق وهي نسبة غير كافية.
- وكشف أسعد في دراسته أن العمل الغير منظم بدون عقد أو تأمينات في القطاع الخاص أصبح هو الطابع الأساسي لسوق العمل المصري، ويعمل به من يطلق عليهم "أرزقية"، قائلا إن "٤٠% من الوظائف بالقطاع الخاص بأجر تعتبر وظائف "أرزقية" وهي من أدنى أنواع الوظائف التي لا تحقق للعامل حماية اجتماعية وليس لها أي ثبات ومرتبطة بالفقر".
- وأكد انخفاض مساهمة القطاع الخاص الكبير "المنشآت الكبيرة" في توفير فرص العمل حيث تقتصر نسبتها على ٢٠% فقط من الوظائف الجديدة بالسوق، في حين يعمل الباقي بمنشآت صغيرة أو خارج المنشآت، مشيرا إلى أن نسبة العاملين خارج المنشآت مثل سائقي التاكسي أو العاملين في الشوارع وغيرهم زادت إلى ٦٠% من سوق العمل بالقطاع الخاص.
- وبمزيد من التفصيل أشار أسعد إلى أن أكثر قطاعات العمل بالقطاع الخاص التي تخلق فرص عمل هي النقل والتشييد والبناء والتجارة خاصة الداخلية، لافتا إلى أن قطاع التشييد والبناء يشكل ربع وظائف القطاع الخاص في مصر رغم أنه لا يخلق وظائف مستدامة أو مستقرة وتكون مرتبطة بانتهاء بناء المشروع، في الوقت الذي يعمل فيه ٢٠% من خريجي الجامعات بقطاع التجارة، ويعمل ٧% فقط من خريجي الجامعات بقطاع المعلومات والاتصالات والبنوك وهو القطاع المفترض أن يكون قاطرة تشغيل الخريجين في القطاع الخاص، مؤكدا على ضرورة توجيه الاستثمارات إلى القطاعات التي تخلق فرص عمل كثيفة ومستدامة.
- ومن جانبه دعا لوكا فيدي، خبير التشغيل بفريق العمل اللائق لدول شمال أفريقيا بمكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة، إلى تشجيع قطاع الصناعة والقطاع المالي والذين يخلقان فرص عمل تناسب خريجي الجامعات في مصر، وقال إن خلق فرص عمل في قطاع النسيج أمر هام بالنسبة لمصر.
- وتحدث الدكتور إبراهيم عوض، أستاذ السياسات العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة والمدير الأسبق لمكتب منظمة العمل الدولية لدول شمال أفريقيا، عن أن هناك تدهورا في سوق العمل في مصر، لافتا إلى أن سوء التعليم في مصر جاء نتيجة عدم وجود طلب على المتعلمين من الأساس، مشيرا إلى أن متوسط الإنفاق على الطالب الجامعي في مصر هو ١١ ألف جنيه وهي نسبة منخفضة للغاية على حد قوله.

- وطالب عوض بتعزيز دور القطاع الخاص، حيث يلاحظ في الفترة الماضية عودة دور الدولة في النشاط الاقتصادي مرة أخرى بصورة كبيرة. ودعا إلى تعديل هيكل النمو الاقتصادي في مصر، حيث نحتاج إلى نمو كثيف التشغيل وكثيف رأس المال أيضا لمحاربة الفقر وزيادة مستوى المعيشة، ولا بد من الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية.
- وقالت الدكتورة عبلة عبد اللطيف المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية، إن مشكلات سوق العمل في مصر ترجع إلى عدم الاهتمام الكافي بقطاعات معينة، وأن التعليم في حد ذاته يعاني من مشكلات كبيرة، فتكون النتيجة هي وجود سوق عمل غير صحي. وأرجعت سبب تراجع دور قطاع الصناعات التحويلية في التشغيل إلى معاناة هذا القطاع من البيروقراطية والعديد من المعوقات التي تواجه عمله. وأكدت على أن فرص العمل التي يخلقها قطاع التشييد والبناء غير منتظمة وغير مستدامة أو غير مستقرة.
- وقد أضاف الحضور المحاور التالية:
- ضرورة الاهتمام بتشغيل المرأة.
- أهمية مقارنة سوق العمل المصري بالأسواق في دول أخرى لتحديد مواطن الضعف، خاصة في ضوء تصنيف مصر الضعيف في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي.
- ضرورة الاهتمام بوضع قواعد واضحة تنظم إرسال العمالة المصرية إلى دول أخرى.
- الاهتمام بتأثير التكنولوجيا على التشغيل.
- قانون العمل ليس هو المشكلة في سوق العمل ولكن المشكلة تكمن في السياسات الخاصة بالاقتصاد الكلي والاستثمار.